# زراعة الخشخاش فى مصر (١)

نبات الخشخاش لم يكن معروفا عند قدماء المصريين اذ انه غير ممثل فى آثارهم . حقيقة قد وجد على توابيتهم أزهار من نبات الايقاح التابع لنفس فصيلة الخشخاش كما وأنه وجدت بزور هذا النبات فى المقار ورسومات من أزهاره على جدران المبانى الفخمة ولكنهم لم يعثروا على أثار من أى عضو من أعضاء نبات الخشخاش ولذا يرجح كثيراً أن هذا النبات لم يكن موجودا أصليا فى مصر بل استجلب من آسيا الصغرى واستنبت للزينة فقط فى بادىء الأمر ولم يعلم عنه أنه يعطى مادة افيونية الا من ابتداء العهد اليونانى المصرى وفى العهد الرومانى وفى العهد العربى وقد ذكره كلا من ديوسكوريدس وبلينى وابن البيطار وقالوا عنه انه مادة صمغية أو عصارة اذا أخذ منها مقدار قليل يحدث تخديرا وبكمية أكثر يحدث تنويما وأكثر من ذلك يسمم البنية

وكان يزرع الخشخاش فى مدينة طيبة وهذا هو السبب فى تسمية خلاصته « خلاصة السيبايك » رمزا لهذه المدينة العظيمة .

فلنترك العهد القديم ولنمشى الى عهد ساكن الجنان جد العائلة الملكية الذى وجه كل عناية الى تعضيد جميع المشروعات مالية كانت أو أدبية أو علمية — فبعد أن أهمل زرع هذا النبات (الخشخاش) فى مصر أمر رحمه الله باستحضار اخصائيين من آسيا الصغرى لهذا القطر لتدريب المصريين على كيفية زرعه وعلى طريقة جنى الافيون منه وفعلا قد نمت هذه الزراعة

---

(١) كتبت بمناسبة الاقتراح المقدم لاباحة زراعة الخشخاش

فى قطرنا السعيد وعلى ما جاء فى تاريخ مصر تأليف مارسيل يظهر أنه فى سنة ١٨٣٣ ميلادية زرع فى القطر المصرى ٤٨٣٠ فدانا من الخشخاش استخرج منها ١٤٥٠٠ أقة من الافيون وهو ما يعادل حوالى ٥٤٣٧٥ رطلا مصريا أى بمتوسط للفدان الواحد احدى عشر رطلا ونصف رطل

وكان يؤخذ من الافيون المتخلف من هذه الزراعة لتموين المستشفيات الأميرية والأهلية ويصدر ما يتبقى منه الى الخارج ـ ولكن هذا النوع من الزراعة أخذ فى التقلص شيئاً فشيئاً الى ان نقصت زراعة الخشخاش فى سنة ١٨٨٦ على مساحة قدرها سبعة وعشرون فدانا فقط ثم زادت تدريجياً فوصلت فى سنة ١٩٠٨ الى ٢٢٥ فدانا واستمرت فى الازدياد حتى بلغت فى ١٩١٧ سنة ١٣٠٠ فدان

وكان يزرع الخشخاش غالبا فى مديريتى قنا وجرجا وفى بعض الأحيان فى مديريتى المنيا و بنى سويف

ويبتدىء موسم زراعة الخشخاش فى أوائل شهر نوفمبر ويؤخذ الافيون منه فى شهر مايو

**وطريقة جنى الافيون** : تعمل شقوق أفقية على دائر بويصلات الثمر الأخضر أعنى الذى لم ينضج بعد أو قبل غروب الشمس وفى صباح اليوم التالى وقبل بزوغ الشمس يجنى الافيون من الشقوق ويوضع فى أوعية من الصينى أو من الخزف لكل ثمرة شق يوازى الشق الأول من أعلى ويترك الى الغد فاذا جنى من الثانى عصارة ما يصير عمل شق ثالث مواز للشق الأول ولكنه من أسفل أما اذا كان الشق الثانى لم يعط عصارة ما يصرف النظر عن عمل الشق الثالث

وبعدها تجمع هذه العصارة وتعجن ببعضها ويعمل منها أقراص تارة يكون وزنها ١٥ جراما ويقال عنها عيار ١٢ وطورا يكون وزن الاقراص من ١٥٠ الى ٢٠٠ جرام وتغلف باوراق نبات الخشخاش ويقال عنها عيار ٢٤ وتجفف الأقراص فى الظل وفى موضع جاف وقد تفقد عادة من ٣٠ الى ٤٠ فى المائة من وزنها الأصلى

وفى بعض الجهات تعمل الاقراص من متحصل الجنية الأولى وهى مرغوبة لكثرة احتوائها على المورفين وتسمى فى الأسواق بالعينة البكر

واقراص الخشخاش تكسر بسهولة فكسرها لماع ورائحتها خاصة بها ولونها أسمر وطعمها مر — أما كان كسرها متحببا دل ذلك على أنها مغشوشة بالصمغ العربى .

ويعطى الفدان الواحد المزروع خشخاشاً من ١٠ الى ١٢ رطلا مصريا من الأفيون

وجميع المؤلفات الطبية الأجنبية وضعت الأفيون المصرى فى الدرجة الأخيرة نظراً لاحتوائه على كمية قليلة من المورفين ، ولكن هذا زعم باطل فقد حللت عينات منه بعدد ليس بالقليل فى معامل الصحة العمومية عند ما كان المرحوم بابيل الكيماوى على رأس معاملها الكيماوية والنتيجة كانت فى معظم العينات أن كمية المورفين الموجود فيها تتراوح ما بين ٨ الى ١٢ جراما فى المائة .

وقد قمت شخصياً بتحليل ما يزيد عن عشرة عينات من الأفيون أرسلها لى المرحوم الاستاذ دنكلر عند ما كان رئيساً ومديرا لتفتيش الصيدليات وقد وجدت فى اثنتين منها ٧ فى المائة وفى ثلاث منها ٩ فى المائة وفى الخمس عينات الباقية كان مقدار المورفين فيها ما بين ١١و١٢ فى المائة

وقد اتفقت جميع الدول من ثلاثين سنة على ان الأفيون المستعمل طبيا يجب أن يحتوى مورفين بنسبة ١٠ فى المايه ـ ولما كان الافيون المصرى يحتوى على كميات من المورفين غير ثابتة فيجب والحالة هذه وقبل استعماله تجهيزه بواسطة معامل خصوصية لجعل كمية المورفين التى فيه تتناسب مع الاقرار الدولى العام ـ وهذه المعامل غير موجودة الآن كما وان تصديره الى الخارج صعب جداً نظراً لتفوق أفيون آسيا الصغرى عليه .

فلما وجدت الحكومة ان معظم الأفيون ان لم نقل كله يستعمله الاهالى بدون أن يصل الى الصيدليات لتحضير المركبات الاقرباذينية الداخل فيها اضطرت والحالة هذه الى التشديد فى زراعة الخشخاش وحتمت على من يزرعه ان يكون الافيون المستخرج منه يجب أن يعطى لاشخاص معينة كل ذلك كان سبباً لهبوط ثمنه وكساده لدرجة أن بعض الزراع الذين زرعوا الخشخاش عرضوا على الحكومة شراء المحصول و بيعه بمعرفتها . وأخيرا تقرر منع زراعة الخشخاش كلية

فان كان الاقتراح الجديد الذى نحن بصدده والخاص باباحة زراعة الخشخاش يقصد بذلك الغرض الأساسى الذى من أجله يزرع أى لتموين الصيدليات أو لتصديره للخارج فلا فائد ترجى منه للاسباب التى بيناها وأما ان كان القصد الاتجار به فى داخل القطر وتصريفه للاهالى بالطرق الغير مشروعة كما كان سابقا حتى يقوم مقام السموم البيضاء التى حلت محل الافيون والتى يدفع ثمنها الاف الجنيهات للخارج فربحه عظيم لان الرطل من الأفيون النقى يباع فى هذه الحالة بسبعة جنيهات . ولكن المسألة تحتاج الى روية وعناية ودقة فى البحث

الدكتور جبريل بحرى
كيميائى
ورئيس قسم العقاقير بمدرسة الصيدلة